في الميزانية ليكون تحت تصرّف وزارة الدفاع. كما تقرّر تشكيل لجنة مشتركة تضمّ ممثلين عن لجنتي المالية والخارجية والامن في الكنيست للبحث في تفاصيل الميزانية الاضافية التي تطالب بها وزارة الدفاع (هآرتس، ٢٨/١/١٩٩١). واستناداً الى توصية اللجنة المالية وموافقتها، قررت الحكومة اضافة ٢٤٣ مليون شيكل الى ميزانية وزارة الدفاع، وذلك «في أعقاب النفقات الضخمة التي تحمّلها الجهاز الامني منذ نشوب الحرب في الخليج» (دافار، ٤/٢/١٩٩١). وجاء قرار الحكومة بعد الاستماع الى تقرير تفصيلي بهذا الشأن من وزير المالية، اسحق موداعي. وقضى القرار بتجنيد هذه الاموال من الميزانية العامة دون التسبّب في الحاق أية زيادة بالعجز الاصلي؛ وبالتالي، فقد تقرّر تأجيل تنفيذ بعض أعمال الخدمات العامة والبنية التحتية وادخال تغيير على سلّم الأولويات في ميزانية الدفاع. وأوضح وزير المالية ان أضرار الحرب الاقتصادية شملت قطاعات عدة، هي: توقف السياحة، وتضرر الصادرات، وانخفاض العروض من الخارج للمنتجات الاسرائيلية، وارتفاع رسوم التأمين، وتوقف القطاع الاقتصادي، تماماً، لأيام معيّنة، وعدم استعادته طاقته الانتاجية الكاملة، وزيادة النفقات الامنية بنسبة تفوق ما كان متوقّعاً من قبل.

مقابل اجراءات التقشّف الاسرائيلية، هذه، تقدّمت حكومة شامير من الادارة الاميركية بطلب الحصول على مبلغ عشرة مليارات دولار تتوزّع على خمس سنوات مقبلة (هآرتس، ٢٣/١/١٩٩١). وجاء طلب المساعدة الاضافية، هذا، على لسان وزير المالية، موداعي، في اثناء زيارة نائب وزير الخارجية الاميركية، ايغلبرغر، لاسرائيل. وأوضح موداعي، الذي كان يعتزم التوجّه الى الولايات المتحدة الاميركية في حملة جمع تبرّعات من كبار المتمولين اليهود هناك، ان طلباً رسمياً من اسرائيل سيقدم الى الحكومة الاميركية «خلال الشهر المقبل». وأضاف: «لقد سعينا الى التوصّل لفهم مشترك معنوي ـ عملي بشأن الالتزامات المتبادلة الناجمة عن الوضع الامني». وتوقّع موداعي ان تستجيب الادارة الاميركية للطلب الاسرائيلي، «حيث ان لا مبرّر اطلاقاً لأن تستجيب واشنطن لطلبات كل من مصر وسوريا وتركيا، وتمتنع عن الاستجابة لطلباتنا بسبب تفصيل تقني، هو اننا لسنا طرفاً في الائتلاف المتحالف». ونفى موداعي أية معلومات عن تقديم ضمانات اسرائيلية بالامتناع عن الرد على هجمات الصواريخ العراقية، مقابل الحصول على هذه المساعدة الاضافية؛ ولكنه أوضح ان استمرار الوضع الامني الحالي لمدة شهر اضافي سيؤدي الى ارتفاع النفقات المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي المترتبة على أزمة الخليج الى ثلاثة مليارات دولار. امّا تفاصيل هذا المبلغ، حسب موداعي، فهي كما يلي: خسارة الانتاج بقيمة مليار دولار نتيجة توقف معظم قطاعات الاقتصاد، وخسارة نحو مليار دولار لتوقف الاعمال في القطاع السياحي وارتفاع أسعار الوقود في الاسواق العالمية، ونفقات اضافية مباشرة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للجهاز الامني، وخسارة ٢٥٠ مليون دولار نتيجة خفض عدد العقود التجارية مع الخارج، وزيادة رسوم التأمين بقيمة ١٨٠ مليون دولار، وخسارة مئة مليون دولار في قطاع النقل الجوي، وخسائر مباشرة نتيجة الاصابات بالصواريخ العراقية بقيمة ٣٠ مليون دولار. ولم يكتف الوزير الاسرائيلي بهذه القائمة التفصيلية من الطلبات، بل أضاف ٢٠ مليار دولار أخرى على مدى السنوات الخمس المقبلة لتغطية نفقات استيعاب مليون مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي. وتابع موداعي قائلاً، ان الحكومة الاسرائيلية تعتزم اقتراح صفقة مساعدات شاملة على الادارة الاميركية تشمل تقديم ضمانات مالية اضافية، هبات ضخمة، وزيادة نسبة المساعدة الاميركية بالشيكلات، مقابل النسبة المخصصة بالدولار. كما ستطالب اسرائيل بأن تقدّم واشنطن ضمانات مالية الى الشركات الاميركية التي تعتزم الاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي، وان تساعد في حشد الدعم المالي من دول أخرى (المصدر نفسه). وكانت الاستجابة الاميركية للبند الاخير سريعة، حيث أعلنت حكومة ألمانيا عن استعدادها للمساهمة في نفقات غوّاصتين لحساب سلاح البحرية الاسرائيلي، بالاضافة الى مساعدات أمنية، واقتصادية، أخرى، مجموعها حوالى مليار مارك ألماني، أي ما يعادل ٧٠٠ مليون دولار (معاريف، ٣١/١/١٩٩١). وكانت اسرائيل أوقفت مشروع التزوّد بالغوّاصات بسبب قيود مالية.